الأمم المتحدة S/2017/697

مجلس الأمن

Distr.: General
18 August 2017

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومة بلادي، أتشرَّف بتوجيه هذه الرسالة رداً على الرسالة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة بشأن عملية إيصال المساعدات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، والتي صدرت مع مرفقها بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/2017/638). واسمحوا لي في هذا السياق أن أضع بين أيديكم الحقائق والمعلومات التالية:

- بدايةً، فإن حكومة بلادي لا تستغرب إصرار بريطانيا على قيادة مثل هذه التحركات السياسية المشبوهة، سواء في إطار عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو في إطار الفريق الدولي لدعم سوريا. فمنذ الأشهر الأولى للأزمة في بلادي سوريا، كانت ممارسات الحكومة البريطانية، ومعها بعضٌ من حكومات الدول التي وقَّعت على الرسالة المذكورة، قائمةً على خلق الظروف المؤدية إلى حدوث أزمة إنسانية في سوريا، ومن ثم استغلال المعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك الظروف لممارسة تدخلٍ سياسيٍ فظ لا سابق له في تاريخ العلاقات السياسية الدولية في الشؤون الداخلية لبلادي، التي تقع في صميم مفهوم السيادة ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأخصُّ بالذكر هنا حكومات كلٍ من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وقَطَر وتركيا.

- أما الحكومة البريطانية، فإن تاريخها الاستعماري الطويل في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، يشهد لها بأنها لم تسعَ في أي مرحلةٍ من مراحل التاريخ لأن تكون عامل استقرارٍ وأمان في العالم. كما أن سياساتها ضربت بعرض الحائط مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وساهمت في خلق أخطر بؤر التوتر في العالم، في فلسطين وقبرص وكشمير وأيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا، علاوةً على استمرارها في احتلال عشرةٍ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أصل آخر ١٧ إقليماً ما زال يرزح تحت الاحتلال حتى يومنا هذا. وتكفي الإشارة هنا فقط إلى ”وعد بلفور“ الذي استباح أرض دولة فلسطين بأكملها وجعل الملايين من مواطنيها مشردين ونازحين بلا مأوى ولا وطن دائميْن ومستقرَّيْن. ولذلك، لا عجَبَ أبداً أن تُطلق إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اسم ”بلفور“ على أحد أهم شوارع القدس المحتلّة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

- وإنني، وقبل الدخول في أية تفاصيل، ألفتُ عناية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن الكثير من حكومات الدول التي وقَّع ممثلوها على مرفق الرسالة (S/2017/638)، قد ساهم في تفاقم المعاناة الإنسانية للشعب السوري من خلال فرض إجراءاتٍ اقتصاديةٍ قسريةٍ أحادية الجانب غير شرعية تستهدف مختلف نواحي حياة المواطنين السوريين من غذاءٍ وماءٍ ورعايةٍ صحية ومن خدماتٍ أساسية تتصل بتوفير الطاقة الكهربائية والتدفئة والتعليم وحرية التنقل والسفر والاستثمار الزراعي والصناعي والخدمي. كما أن معظم حكومات الدول الموقّعة على الرسالة المذكورة تنضوي ضمن ما يسمى قوات ”التحالف الدولي“ غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تسبَّبت غاراته الجوية على الأراضي السورية إلى اليوم بمقتل وإصابة الآلاف من المدنيين الأبرياء، وتدمير العشرات من محطات الطاقة الكهربائية ومحطات ومنشآت المياه والنفط والغاز، وكذلك تدمير الجسور والبنى التحتية والمنازل والممتلكات العامة والخاصة، مما تسبَّب بخسائر اقتصادية فادحة تصل قيمتها التقديرية إلى مئات المليارات من الدولارات، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الإنسانية في البلاد.

وبالمحصلة، فإننا نتحدث عن حكومات دولٍ تسبَّبت ممارساتها السياسية والعسكرية غير المشروعة في تدمير قطاعاتٍ واسعة من الاقتصاد السوري، وفي تشريد الملايين من السوريين وتعريض الكثيرين منهم لمخاطر الغرق والموت في البحار بحثاً عن لقمة عيشٍ ومأوى. وعليه، فإن هذه الحكومات التي تدعم الإرهاب في سوريا أو تتساهل مع داعميه، والتي تعيق إلى اليوم التوصل إلى حلٍ سياسي للأزمة في سوريا، لا يمكن لها أن تكون أطرافاً مؤهلةً سياسياً وأخلاقياً وقانونياً لكي تناقش مواضيع تتعلق بالوضع أو بالملف الإنساني في الجمهورية العربية السورية.

- وفي الرد على المزاعم الواهية والمناقضة للحقيقة والتي وردت في مرفق الرسالة (S/2017/638)، فإنني أدعو جميع الدول الأعضاء للاطلاع على الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ واللتين وجَّهتُهما باسم حكومة بلادي إلى كلٍ من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2017/635)، والمتضمنتين موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام الحادي والأربعين عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/623). كما أدعوهم للاطلاع على البيان الذي ألقيتُهُ باسم حكومة بلادي خلال جلسة مجلس الأمن التي انعقدت بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/PV.8015)، والتي كانت مخصصةً للاستماع إلى الإحاطة الشهرية للأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ حول الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية. وأعرضُ فيما يلي لأهم النقاط التي تدحض مزاعم حكومات الدول الموقعة على مرفق الرسالة (S/2017/638):

- إن معظم حكومات الدول الموقّعة على مرفق الرسالة (S/2017/638) ما زالت تعمل على استغلال وتسميم التقارير الشهرية للأمين العام عن الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، من أجل ممارسة الضغط والابتزاز ضد الحكومة السورية والتشهير بها. والسبب الأساسي في ذلك هو أن معدي تلك التقارير الشهرية مازالوا إلى اليوم، وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات ونصف على صدور أول تقرير، يتجاهلون العوائق الحقيقية التي تعترض عمليات الوصول الإنساني في سوريا، وفي مقدمتها ما يلي:

(أ) عدم تطبيق حكومات الدول الموقِّعة على تلك الرسالة، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في بلادي، لا سيما ما يتعلَّق منها باحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

(ب) ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها تنظيما ''جبهة النصرة'' و ''داعش'' الإرهابيان والعصابات التي تدور في فلكهما؛

(ج) التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودولٌ أخرى على الشعب السوري؛

(د) تراجع حكومات الدول المانحة عن التعهدات المالية التي تُعلنها، مما جعل نسبة تمويل خطط الاستجابة الإنسانية لا تتجاوز حتى اليوم نسبة ٢١ في المائة فقط.

(هـ) عدم احترام حكومات الدول الموقّعة على الرسالة المذكورة لتعهداتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، لا سيما ما يتعلَّق بمراقبة الحدود وضبط آليات مرور قوافل المساعدات الإنسانية عبر هذه الحدود، الأمر الذي يتسبَّب باستخدام المعابر الحدودية في تهريب الإرهابيين والأسلحة إلى الداخل السوري، حتى ساعة إعداد هذه الرسالة؛

(و) إنشاء ''تحالف عسكري عدواني'' يضمُّ عدداً كبيراً من الدول التي وقَّعت على مرفق رسالة الممثل البريطاني (S/2017/638)، ويقوم بتدمير البنى التحتية في سوريا وبقتل المدنيين الأبرياء، علاوةً على إنشاء قواعد عسكرية فوق أراضي الجمهورية العربية السورية دون موافقة حكومتها؛

(ز) استمرارُ بعض الأطراف الإقليمية والدولية في التدخل السلبي بالشأن السوري، بهدف تحقيق أجنداتها الهدّامة وإطالة أمد الأزمة وعرقلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي من خلال عملية سياسية وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي.

- إن الغايات الإنسانية النبيلة التي يُفترض تحقيقها من خلال العملية الإنسانية في سوريا، لا يمكن أن تنجح أساساً دون وجود شراكة إنسانية حقيقية بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، تكون متجردةً من كل الاعتبارات السياسية. غير أن الغاية من التقرير الشهري للأمين العام قد تم تبديلها، عن عمدٍ، من التركيز على الصعوبات التي يواجهها الوصول الإنساني في سوريا بهدف تجاوزها، إلى استغلال التقرير من بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطرافٍ أخرى، وجعله وسيلةً للتشهير بالحكومة السورية والضغط عليها وعلى حلفائها في حربهم على الإرهاب، وغطاءً أيضاً لمحاولة توجيه قوافل المساعدات الإنسانية إلى الجماعات الإرهابية المسلحة بدلاً من وصولها إلى المواطنين السوريين الذين يستحقونها.

- إن الحكومة السورية لا تألو جهداً للقيام بواجباتها في تحسين ظروف حياة المواطنين السوريين في مختلف المناطق ودون تمييز، غير أن بعض مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بالعملية الإنسانية، لا سيما في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قد دأبوا على رفض منطق الشراكة الإنسانية والتعاون مع الحكومة السورية، وفضَّلوا منطق الخصومة وهدم جسور التعاون والثقة معها،

لصالح التشكيك بمصداقيتها كشريكٍ إنساني لا بديل عن العمل والتعاون معه في تنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية.

- إن العديد من المسؤولين في وكالاتٍ دولية وأخرى أممية تعمل على الأرض في سورية قد نأوا بأنفسهم – وفي محاضر رسمية موثقة – عما يرد في التقرير الشهري للأمين العام من معطياتٍ تتعلق بعمل وكالاتهم، بل وأكدوا أنهم لم يزودوا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بها وأنهم رفضوا ويرفضون إدراجها في التقرير الشهري بهذه الطريقة السلبية المجتزأة، لأنها لا تعكس حقيقة عملية التنسيق والتعاون القائمة مع الحكومة السورية في مجال إيصال المساعدات الإنسانية. بل وأكدَّ هؤلاء المسؤولون الدوليون والأمميون أن بعض مسؤولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يحرضونهم على الحكومة السورية، ويزعمون أمامهم أن المكتب لا يحتاج إلى التنسيقٍ مع الحكومة السورية للقيام بأنشطته، ولا حاجة للتذكير بأن مثل هذا الكلام يخالف التزامات المكتب تجاه الحكومة السورية بموجب قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). ولا حاجة أيضاً لتذكير ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن ذات القرارات ترسم حدود دورهم في سوريا وتُحدِّده في إطار تنسيق توزيع المساعدات حصراً، وليس الاستيلاء على مهمة المنظمات والوكالات الأممية والدولية في القيام بتقديم هذه المساعدات.

- وانطلاقاً من حرص الحكومة السورية على إيضاح الحقائق بشأن تنفيذ خطة تسيير قوافل المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة، فإنها وجَّهت العديد من الرسائل إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تتضمَّن معلوماتٍ وإحصاءاتٍ عن الأرقام الدقيقة للقوافل الإنسانية قدَّمها الشركاء الوطنيون في عملية الوصول الإنساني، ومع ذلك يصر معدو التقرير ومسؤولو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ممارسة لعبة العبث في الأرقام خدمةً لأجندة الضغط والابتزاز ضد حكومة بلادي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن معدِّي التقرير الحادي والأربعين قد تحدثوا عن تسيير قافلتين إنسانيتين فقط إلى المناطق صعبة الوصول منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في حين تؤكد الوقائع والتقارير الموثقة من منظماتٍ وشركاء إنسانيين على الأرض وصول ٤٨ قافلة منذ مطلع العام ٢٠١٧ وحتى تاريخه، إلى تلك المناطق.

إن حكومة بلادي لن تنجرف وراء اللعبة السياسية المكشوفة التي تُمارسها بعض حكومات الدول ممَّن وقَّع ممثلوها على مرفق الرسالة (S/2017/638)، وهي ستستمر في أداء واجباتها الدستورية تجاه مواطنيها في الجمهورية العربية السورية، سواء من خلال العمل والتعاون مع جميع الشركاء الإنسانيين لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها الحقيقيين في كل مكان في سوريا، أو من خلال التصدي لإرهاب تنظيمات ”داعش“ و ”القاعدة“ و ”جبهة النصرة“ وما يرتبط بها من أفرادٍ وجماعاتٍ وكيانات، أو من خلال السعي مع الشركاء الدوليين الجادين والصادقين للتوصل إلى حلٍ سياسي للأزمة في سوريا، من خلال عمليةٍ يقودها السوريون أنفسهم دون تدخلاتٍ سلبية أو إملاءاتٍ خارجية خطيرة تناقض المصالح الوطنية الحقيقية للجمهورية العربية السورية ولجميع مواطنيها.

وفي هذا السياق، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تملك الثقة في أن غالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن لن تنجرَّ وراء محاولات تسييس الملف الإنساني في سوريا من قِبَل ممثلي بعض

الدول دائمة العضوية فيه، وهي تحث مجلس الأمن في ذات الوقت على الاضطلاع بمسؤولياته في صون الأمن والسلم الدوليين، وفي اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل ضمان ما يلي:

١ - التزام جميع الدول الأعضاء بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما ما يتعلق بوضع حدٍ نهائيٍ لتمويل وتسليح ودعم المجموعات الإرهابية المسلحة على أراضي الجمهورية العربية السورية؛

٢ - التزام جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن أية ممارساتٍ وتدخلاتٍ سلبية من شأنها انحراف الملف الإنساني عن غاياته الإنسانية النبيلة، واستغلاله بهدف عرقلة العملية السياسية التي تُسهّلها الأمم المتحدة بين الأطراف السورية، والتي تهدف إلى التوصل إلى حلٍ للأزمة يُقرّره السوريون أنفسهم دون تدخلٍ خارجي؛

٣ - اتخاذ موقف صارم في رفض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها حكومات بعض الدول الأعضاء على الشعب السوري؛

٤ - تبني موقف قانوني واضح تجاه أعمال العدوان على سيادة الجمهورية العربية السورية والتي يشنها ''التحالف الدولي'' غير الشرعي بقيادة الولايات المتحدة، تحت ذريعة محاربة تنظيم ''داعش''، وبما يضمن وقف أعمال القصف والتخريب والتدمير التي يرتكبها هذا التحالف، وتحميل حكومات الدول المشاركة فيه المسؤولية السياسية والأخلاقية والقانونية والمادية عن أعمال التدمير والقتل الممنهجة التي ترتكبها قواتها العسكرية العاملة في إطار هذا التحالف غير الشرعي، فوق أراضي الجمهورية العربية السورية.

وأكون ممتناً بإصدار وتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير